جامعة مولود معمري-تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

نظم في إطار مشروع البحث PRFU

"الأمن والتنمية في المنطقة العربية"

ملتقى وطنيا، حضوريا وعن بعد، حول:

"صعود القوى الإقليمية وإعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب: فرص التأثير وحدوده"

قاعة المحاضرات

كلية الحقوق والعلوم السياسية-بوخالفة

05 ماي 2026

الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د. أحمد بودة، مدير جامعة تيزي وزو

المشرف العام للملتقى

أ.د. محمد إقلولي، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى

د. عشـور قشـي

مجموع أعمال الملتقى

عنوان المداخلة: القوى الإقليمية: دراسة مفاهمية

أ.د. مصطفى ونوغي

جامعة مولود معمري–تيزي وزو

ملخص:

يمكن لمصطلح القوة الإقليمية كمفهوم تحليلي أن يكون نقطة بداية وانطلاق في رسم وتشكيل خريطة البنية الداخلية للأقاليم وطبيعة التفاعلات الحاصلة فيها. وإذا كانت المحاولات الأولى للجيل الجديد من المتخصصين في الدراسات الإقليمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة قد تركزت حول السعي لمفهمة وضبط ما أصبح يعرف بـ"القوة الإقليمية" كمفهوم يتجه جل معناه للتعبير عن الدولة أو الدول الرائدة في أقاليمها، فإن النقاش الثاني بين أولئك المتخصصين أنفسهم قد دار حول أي زوايا النظر الأساسية التي يجب أن تعتمد من أجل فهم التفاعلات الحاصلة على المستوى الإقليمي

تعد دراسة القوة الإقليمية أحد أبرز الأجندة البحثية التي أفرزتها نهاية الحرب العالمية الثانية حيث بدأت في تمحور كأحد المتغيرات الهامة في تشكيل بنية النسق الدولي، وكفواعل رئيسية في فهم التحولات الدولية المعاصرة في الشق المرتبط بمظاهر التنافس والبحث عن القوة والهيمنة سواء على مستوى الإقليم والتأثير على المستوى العالمي بحكم تزايد قدراتها في شتى المجالات المشكلة للقوة الدولة، لكن من خلال المحاولات التفسيرية للقوة الإقليمية اتضح أنها محل جدل معرفي وابستمولوجي في تحديدها بين الدول التي تتشكل من إقليم جغرافي واحد بالإضافة إلى اختلاف مؤشرات القياس بين الباحثين والمهتمين بذلك في المقابل ذلك هناك رغبة من كل الأطراف الإقليمية لعب دور إقليمي يؤهلها لتكون القوة الإقليمية في نطاقها هذا الذي يجعل من الاستقصاء

في البحث عن طبيعتها في غاية الأهمية من الناحية النظرية للوصول للأدوات المعرفية المحددة للمؤشرات التي يتم قياس بها و التي من خلالها يمكن التمييز بين الدول الواقعة ضمن إقليم جغرافي واحد، والهدف هذه الدراسة هو بناء تصور شامل ومتكامل بغرض الوصول إلى المعرفة قائمة على التفسير النظري لمفهوم القوة الإقليمية مع محاولة لفهم ذلك يجعلنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هو التأصيل ألمفاهيمي للقوة الإقليمية؟ وما مدى تأثيرها في النظام الدولي؟

.....

عنوان المداخلة:

"القوى الإقليمية وبناء التعددية القطبية: فرص الصعود وشروط التأثير"

د. حسام حمزة

أستاذ محاضر "أ" - المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص

تندرج هذه الورقة ضمن الجدل المتجدد حول إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، إذ تسعى إلى مقاربة موقع القوى الإقليمية الإفريقية من مسار بناء التعددية القطبية الناشئة، من خلال استجلاء فرص الصعود المتاحة أمامها من جهة، وتحديد الشروط الضرورية لتحويل هذا الصعود إلى تأثير فعلي في صياغة قواعد النظام الدولي من جهة أخرى.

تنطلق الدراسة من تمييز منهجي جوهري بين مستويين كثيرا ما يختلطان في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع؛ مستوى إفريقيا بوصفها قارة تمتلك إمكانات بنيوية وموضوعية، ومستوى القوى الإقليمية الإفريقية بوصفها فواعل سياسية محددة تتباين في استراتيجياتها وقدراتها على

توظيف هذه الإمكانات. فجنوب إفريقيا ونيجيريا والجزائر وإثيوبيا لا تستثمر الفرص ذاتها بالطريقة نفسها، إذ تعتمد كل منها مقاربة مغايرة في توظيف الفرص الدولية المتاحة، تتراوح بين الدبلوماسية متعددة الأطراف، والثقل الاقتصادي، وإدارة الأمن الإقليمي، والفاعلية في المنظمات القارية. وهو تباين يبينه التحليل المقارن، ويكشف في الوقت ذاته عن غياب التنسيق الاستراتيجي بين هذه القوى بوصفه أحد أبرز أسباب الفجوة بين حجم الإمكانات الإفريقية وضعف التأثير الفعلي في بناء التعددية القطبية.

تعتمد ورقتنا مقاربة نظرية تركيبية مستمدة من حقل الدراسات الإقليمية، تقوم على ركيزتين نظريتين رئيسيتين؛ أولاهما نظرية القيادة الإقليمية عند دانيال فليمس(Daniel Flemes) ، التي تبرز أن التأثير الدولي مشروط بقدرة القوى الإفريقية على ممارسة قيادة إقليمية مقبولة داخل محيطها، وأن الفجوة القائمة بين الثقل المادي لهذه القوى وبين قدرتها على إنتاج قيادة توافقية فاعلة تحد من مصداقيتها الدولية وتضعف حضورها في المحافل الدولية.

وثانيتهما نظرية الإقليمية الجديدة عند بيورن هيتنه(Björn Hettne) ، ومفهومه المحوري «النضج الإقليمي(Regionness) »، الذي يقدم بوصفه الشرط الجماعي الأساسي الذي يجاوز قدرات القوى الإفريقية منفردة؛ إذ إن الارتقاء بالاتحاد الإفريقي إلى المستوى الخامس من مستويات النضج الإقليمي، أي مرحلة الفاعل الإقليمي المستقل، كفيل بتحويل التباين في استراتيجيات القوى الإفريقية إلى فاعلية جماعية متماسكة قادرة على التأثير في مفاوضات إصلاح الحوكمة العالمية وبناء قطب إفريقي حقيقي في النظام الدولي.

كما تولي الدراسة اهتماما خاصا لإشكالية التمويل الخارجي للمؤسسات الإفريقية بوصفها قيدا بنيويا يتقاطع مع الإطار النظري المعتمد، ويفاقم من حدة التباين بين القوى الإفريقية؛ ذلك أن التبعية المالية تضعف مصداقية القيادة التوافقية عند فليمس، وتحول دون بلوغ المستوى

الخامس من النضج الإقليمي لدى هيتنه، ما يجعل طموح التأثير الإفريقي في بناء التعددية القطبية رهينا بإرادة الممولين الخارجيين قبل أن يكون تعبيرا عن إرادة إفريقية مستقلة.

وفي هذا السياق يقدم مخطط كيغالي 2017 ومبادرة تمويل الاتحاد الإفريقي بنسبة 0.2% بوصفهما استجابة إصلاحية طموحة لهذا القيد البنيوي، غير أن تطبيقهما الجزئي وتفاوت الالتزام الإفريقي بهما يكشفان أن الإصلاح المالي وحده لا يكفي ما لم يترافق مع إرادة سياسية جماعية حقيقية تتجاوز حسابات المصالح الضيقة للدول الأعضاء.

وتنتهي الدراسة إلى أن القوى الإقليمية الإفريقية تقف أمام فرص صعود حقيقية لم تتوفر لها من قبل في ظل تراجع الهيمنة الأحادية وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى على القارة، غير أن تحويل هذه الفرص إلى تأثير فعلي في بناء التعددية القطبية يظل رهينا بثلاثة شروط متلازمة:

1. أن تتحول هذه القوى من فواعل متنافسة على الزعامة الإفريقية إلى شركاء منسقين بينهم في إطار استراتيجية قارية مشتركة .
2. أن ترسخ قيادة إقليمية توافقية مقبولة وفق تصور فليمس .
3. أن ترتقي بالفاعلية الجماعية الإفريقية إلى مستوى النضج الإقليمي الخامس وفق هيتنه، عبر تجاوز إشكالية التبعية المالية وتفعيل مسار الإصلاح المؤسسي الذي يدعو إليه مخطط كيغالي .

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، القوى الإقليمية الإفريقية، التعددية القطبية، القيادة الإقليمية، الإقليمية الجديدة، النضج الإقليمي، التبعية المالية، مخطط كيغالي، الفاعلية الجماعية.

.....

عنوان المداخلة: أدوار القوى الإقليمية في المنتظم الدولي: فواعل جيوسياسية ومحاور استراتيجية

د. أنيس بوقيدر، جامعة الجزائر03

ملخص

تتناول هذه المداخلة أدوار القوى الإقليمية في المنتظم الدولي في ظل التحولات البنيوية التي يشهدها النظام العالمي واتجاهه نحو مزيد من التعددية في مراكز القوة والتأثير. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن القوى الإقليمية لم تعد مجرد وحدات فاعلة داخل نطاقاتها الجغرافية، بل تحولت إلى فواعل جيوسياسية ومحاور استراتيجية قادرة على التأثير في مسارات التفاعلات الدولية وصياغة التوازنات الإقليمية والعالمية.

وتسعى المداخلة إلى تحليل الأبعاد النظرية والميدانية لمفهوم القوة الإقليمية، من خلال إبراز محددات صعودها وأدوات نفوذها، ودراسة أدوارها في إدارة الأزمات الإقليمية، وبناء التحالفات، والتأثير في قضايا الأمن والتنمية والطاقة والتجارة الدولية. كما تتناول الكيفية التي توظف بها هذه القوى مواردها المادية والرمزية لتعزيز مكانتها داخل أقاليمها وخارجها، بما يسمح لها بالانتقال من مستوى الفاعلية الإقليمية إلى مستوى التأثير في بنية المنتظم الدولي.

وتبرز الدراسة أن تزايد أدوار القوى الإقليمية يرتبط بتراجع قدرة القوى الكبرى على الانفراد بإدارة النظام الدولي، الأمر الذي أفسح المجال أمام بروز محاور استراتيجية جديدة تسهم في إعادة توزيع القوة والنفوذ على المستويين الإقليمي والدولي. وتخلص المداخلة إلى أن مستقبل المنتظم الدولي سيكون رهيناً بدرجة كبيرة بقدرة القوى الإقليمية على توظيف إمكاناتها الجيوسياسية، وبناء

شراكات فعالة، وتحويل نفوذها الإقليمي إلى تأثير دولي مستدام في إطار نظام عالمي أكثر تعددية وتعقيداً.

الكلمات المفتاحية: القوى الإقليمية، المنتظم الدولي، الفواعل الجيوسياسية، المحاور الاستراتيجية.

عنوان المداخلة: **النظام الدولي عند حافة الفوضى: مقاربة أنطولوجية للَحظة انزياح التوازن نحو الجاذبات الإقليمية**

د. عبد الرحمان عكسة ـ جامعة تيزي وزو

ملخص:

تنطلق هذه المداخلة من معطيات ووقائع متسارعة إمبريقيا تشير إلى أن حالة النظام الدولي متموضعة عند حافة الفوضى edge of chaos، وهي منطقة انتقالية تتسم بنقاط التشعب bifurcation points. تهدف المداخلة إلى الكشف عن طبيعة النسق العالمي في اللحظة التي ينزاح فيها التوازن التقليدي المحكوم بمركزية القوى الكبرى، حيث تبرز القوى الإقليمية بما يمكن استعارته كونها جاذبات غريبة strange attractors تعيد توجيه المسارات الدولية. تعتمد الدراسة على مقاربة أنطولوجية مستمدة من بارادايم التعقيد complexity ونظرية الفوضى، مستخدمة بذلك منهجية تحليل النظم التكيفية للكشف عن ديناميكيات الانبثاق emergence والتحول الطوري phase transition تتجلى غاية هذه المداخلة في تقديم طرح انطولوجي يفسر كيفية استجابة النظام الدولي للصدمات الإقليمية، ويشرح كيف تساهم هذه الجاذبات في إعادة تشكيل البنية الدولية.

الكلمات المفتاحية: حافة الفوضى؛ الجاذبات الإقليمية؛ انزياح التوازن. الحالة الحرجة.

.....

عنوان المداخلة:

"القيادة المتنازع عليها: أثر مقاومة الدول الثانوية في تحجيم الطموحات الدولية للقوى الإقليمية"

د. عشور قشي

أستاذ محاضر قسم أ

جامعة مولود معمري–تيزي وزو

الملخص:

تتناول هذه المداخلة دور القوى الثانوية في تقييد الطموحات العالمية للقوى الإقليمية الصاعدة، من خلال تحليل العلاقة بين التفوق المادي الإقليمي وإشكالية اكتساب الشرعية اللازمة للارتقاء إلى مكانة دولية مؤثرة. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن القوة المادية وحدها لا تكفي لتحويل الدولة إلى قطب فاعل في النظام الدولي، بل يتطلب ذلك اعترافاً إقليمياً يضفي عليها شرعية التمثيل والقيادة. وتستند المداخلة إلى مجموعة من الأدبيات النظرية، لا سيما أعمال دانييل فليمز وهانس إيبرت وميريام بريس وفيليسيانو دي سا غيماريش، التي تبرز الكيفية التي تستخدم بها الدول الثانوية استراتيجيات المنافسة والرفض والتشويه المعياري للحد من نفوذ القوى الإقليمية ومنعها من تحويل مكانتها الإقليمية إلى تأثير عالمي.

توضح الدراسة أن مقاومة الجوار الإقليمي تؤدي إلى استنزاف الموارد السياسية والدبلوماسية للقوى الصاعدة، وتدفعها إلى الانشغال بإدارة النزاعات المحلية بدلاً من توسيع نفوذها الدولي.

وفي هذا السياق يظهر مفهوم "العملاق المكبل" بوصفه تعبيرا عن حالة القوة الإقليمية التي تمتلك مقومات التفوق المادي لكنها تفتقر إلى التبعية الطوعية والشرعية الإقليمية. وتخلص الدراسة إلى أن المكانة الدولية للقوى الإقليمية ليست نتاجا حتميا للقوة، بل هي بناء اجتماعي وسياسي يرتبط بقدرتها على إنتاج قيادة مقبولة إقليميا وكسب اعتراف الدول المجاورة بدورها القيادي.

الكلمات المفتاحية: القوى الإقليمية، القوى الثانوية، القيادة المتنازع عليها، الشرعية الإقليمية.

.....

عنوان المداخلة: دور القوى الإقليمية في إعادة هندسة النظام الدولي: الحرب الأمريكية على إيران أنموذجا

د. سفيان طبوش

جامعة مولود معمري تيزي وزو

ملخص:

تتناول هذه المداخلة دور القوى الإقليمية في التأثير على بنية النظام الدولي وإعادة تشكيل توازناته، من خلال اتخاذ "الحرب الأمريكية على إيران" نموذجا تحليليا، تنطلق المداخلة من فرضية مفادها أن النظام الدولي لم يعد محكوما فقط بالقوى الكبرى، بل أصبح مجالا لتفاعل معقد تشارك فيه قوى إقليمية تسعى لتعزيز نفوذها وفرض مصالحها.

تستعرض المداخلة طبيعة العلاقة المتوترة بين الولايات المتحدة وإيران، وتحلل جذورها التاريخية والسياسية، مع التركيز على تحولات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، خاصة في ظل صعود قوى إقليمية مثل إيران وتركيا وإسرائيل، كما تناقش كيف تستخدم إيران أدوات

متعددة—عسكرية، سياسية، وأيديولوجية— وجيوبوليتيكية لتوسيع نفوذها الإقليمي، مما يجعلها فاعلا مؤثرا في إعادة تشكيل موازين القوى.

حيث نركز على سيناريو الحرب الأمريكية على إيران باعتبارها نقطة تحول محتملة في النظام الدولي، إذ يمكن أن تؤدي إلى إعادة توزيع مراكز القوة، سواء عبر إضعاف بعض الفاعلين أو تعزيز آخرين، كما نبرز دور القوى الإقليمية الأخرى في التفاعل مع هذا السيناريو، سواء من خلال التحالف أو المواجهة، مما يعكس تعقيد المشهد الدولي.

ونخلص إلى أن الصراعات الإقليمية لم تعد محصورة في نطاقها الجغرافي، بل أصبحت أدوات لإعادة هندسة النظام الدولي، حيث تتداخل المصالح المحلية مع الاستراتيجيات العالمية، في ظل تراجع الأحادية القطبية وصعود نظام دولي أكثر تعددية.

.....

مداخلة بعنوان: "سلاسل القيمة العالمية والتعددية القطبية: بين تنويع مراكز الإنتاج واستمرار الهيمنة المالية الغربية"

د. فتيحة شيخ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو

ملخص:

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة مست جوانب القوة المادية والرمزية على حد سواء، غير أن الانتقال من أحادية قطبية تقودها الولايات المتحدة إلى وضع أكثر تعددية ظل مسارا تدريجيا وغير متكافئ بين المجالات السياسية والاقتصادية والمالية. في هذا السياق برزت قوى صاعدة مثل الصين، والهند ودول البريكس، وعدد من الاقتصادات الآسيوية والنامية التي استطاعت أن تعيد تموضعها داخل بنية الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز قدراتها

الإنتاجية والتجارية وجذب الاستثمارات. غير أن هذا الصعود لم يترجم بعد بشكل كامل في بنية النظام المالي والنقدي الدولي، حيث لا يزال الدولار الأمريكي والمؤسسات المالية الغربية يحتلون موقعا مهيمنا في إدارة السيولة العالمية، وتحديد قواعد الإقراض، وترسيم معايير الانضباط المالي والاقتصادي للدول. من هنا تتبلور إشكالية **التعددية القطبية غير المتكافئة** (asymmetric multipolarity، uneven multipolarity) التي تتقدم فيها مؤشرات تعدد الأقطاب في الاقتصاد الحقيقي بوتيرة أسرع من نظيرتها في المجال المالي والنقدي، بما يطرح تساؤلات عميقة حول حدود إعادة توزيع القوة العالمية في ظل استمرار عناصر مؤثرة من الهيمنة الغربية.

من هنا تتمحور الإشكالية حول:

أي مدى يسهم تحول بنية الاقتصاد العالمي وانتقال جزء من سلاسل القيمة إلى القوى الصاعدة ، في تعزيز التنوع الاقتصادي العالمي والحد فعليا من الهيمنة الغربية على النظام المالي والنقدي الدولي؟

تهدف هذه المداخلة إلى مناقشة هذا التباين بين تعدد مراكز الإنتاج من جهة، واستمرار هيمنة النظام النقدي والمالي من جهة أخرى، وذلك من خلال توظيف مقاربة سلاسل القيمة العالمية لفهم التوزيع الجغرافي للأنشطة الإنتاجية، وربطها بمنطق القوة الكامنة في البنى النقدية والمالية الدولية.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، التعددية القطبية غير المتكافئة، تسليح الاعتماد المتبادل، الهيمنة الدولارية، النظام النقدي العالمي، الاقتصاد العالمي.

نتائج الدراسة:

تكشف العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والنظام النقدي والمالي الدولي عن صورة مركبة للتعددية القطبية. فمن جهة، يشير انتشار سلاسل القيمة وتحول جغرافيا الإنتاج إلى عالم أقل تمركزا إنتاجيا، وأكثر تفككا من حيث مواقع التصنيع والتجميع والخدمات الداعمة، بما يمنح الاقتصادات الصاعدة فرصا حقيقية للترقية الصناعية والتكنولوجية. ومن جهة أخرى، يبين استمرار هيمنة الدولار والمؤسسات المالية الغربية أن البنى العميقة للقوة في النظام الدولي لم تتغير بالقدر نفسه، وأن الانتقال إلى تعددية نقدية ومالية حقيقية ما يزال يواجه عوائق بنيوية وسياسية ومؤسسية معقدة.

من هنا، تبدو التعددية القطبية الراهنة أقرب إلى **تعددية جزئية وغير متناظرة**، تعددية في مراكز الإنتاج وسلاسل القيمة، مقابل استمرار درجة عالية من التركز في السلطة النقدية والمالية.

من هنا يتمثل التحدي المطروح أمام الاقتصادات النامية والصاعدة في كيفية توظيف موقعها في سلاسل القيمة العالمية، ليس فقط لتعظيم مكاسبها الإنتاجية والتجارية، بل أيضا لبناء قدرات مؤسسية ومالية تقلل من هشاشتها أمام تقلبات النظام المالي العالمي، وتمنحها هامشا أوسع للمشاركة في صياغة قواعده المستقبلية.

.....

توازن التهديد في الشرق الأوسط: إعادة تشكيل للهرمية الإقليمية أم توزيع جديد للقوة العالمية؟

د. أسماء بن مشيرح

أستاذة محاضرة أ–كلية العلوم السياسية–جامعة قسنطينة 3

ملخص:

عرف النظام الدولي تحركات ديناميكية بين التنافس والصراع والتحالفات، في ظل الأزمات الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط. حيث أصبح هذا النظام الإقليمي قادرا ليس فقط على التأثير في تفاعلات ومصالح القوى فقط، وإنما المساس بالأمن الطاقوي والغذائي العالمي، والتأثير على إعادة توزيع القوة العالمية، عبر الاستقطاب الذي تمارسه القوى الكبرى وتحركاتها لتوازن التهديد الذي تشكله القوى الصاعدة خاصة إيران في المنطقة. تهدف المداخلة الى تحليل وضع توازن القوى في الشرق الأوسط والتحالفات وتصادم المصالح بين القوى الكبرى والإقليمية.

كلمات مفتاحية: توازن التهديد–الشرق الأوسط–الهرمية الإقليمية–القوة العالمية.

.....

عنوان المداخلة: تداعيات الديناميات التي شهدتها البيئة الأمنية والاستراتيجية لمنطقة جنوب غرب آسيا على مكانة إيران كقوة إقليمية

د. أنيس عبد الوهاب بن أحسن

جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس

ملخص

تعد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من بين أهم القوى الإقليمية المؤثرة على المشهد الأمني والاستراتيجي لمنطقة جنوب غرب آسيا، وهذا بفعل تعدد أدواتها الاستراتيجية (قدراتها العسكرية الوطنية، تماسك نسيجها المجتمعي، موقعها الجيواستراتيجي كثرة عدد وكلائها الاستراتيجيين

الإقليميين)، بيد أن التحولات التي عرفتها البيئة الأمنية والاستراتيجية الإقليمية مع بداية العقد الثالث من الألفية الجارية، كان له تداعيات على مكانة إيران كقوة إقليمية.

وعليه، تسعى المداخلة المقترحة لتسليط الضوء على تداعيات الديناميات التي شهدتها البيئة الأمنية والاستراتيجية لمنطقة جنوب غرب آسيا على مكانة إيران كقوة إقليمية عبر التطرق إلى أهم التحولات الاستراتيجية التي عرفتها المنطقة وتبيان أثرها على مكانة إيران كقوة إقليمية (العدوان على قطاع غزة، الحرب بين حزب الله و(الكيان الصهيوني)، انهيار نظام حكم الرئيس السوري بشار الأسد.... وصولا إلى العدوان (الصهيوني) – الأمريكي على إيران)، وكذا معرفة دور أهم القوى الدولية الإقليمية والعالمية، ومن ثم السعي لاستشراف مستقبل مكانة إيران في المنطقة.

.....

التوظيف الجيوسياسي للرمزية الدينية في ظل التحولات الدولية الجديدة، دراسة مقارنة للخطابات السياسية لدونالد ترامب والقيادة الإيرانية، أثناء الحرب على إيران 2026

أ.د. بلهواري كريمة

جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملخص:

تتناول هذه المداخلة تحليل كيفية توظيف الرمزية الدينية، كأداة جيوسياسية في التحولات الدولية الجديدة، خاصة في ظل الأزمات الدولية والإقليمية التي تشهد استقطابا حادا بين القوى . تركز الدراسة على المقارنة بين الخطاب الشعبوي الديني لدونالد ترامب والخطاب الثيوقراطي

للقيادة الإيرانية، خلال تصاعد وتيرة المواجهات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران منذ نهاية فيفري 2026.

اعتمدنا في هذه المداخلة على منهج تحليل المحتوى والمنهج المقارن، لتحليل أثر وأبعاد استعمال الرمزية الدينية خلال الحرب كاستراتيجية تستعملها القوى الإقليمية لحشد دعم أكبر. خلصت المداخلة إلى أن الدين لم يعد مجرد خلفية ثقافية، بل تحول إلى قوة ناعمة توظف لشرعنة التصعيد العسكري وحشد الدعم القومي في بيئة دولية مشحونة.

الكلمات المفتاحية: الرمزية الدينية، الخطاب السياسي، الجيوبوليتيك، التحولات الدولية

.....

الصعود الصيني وتحدي الهيمنة الأمريكية: قراءة في تحولات ميزان القوى في النظام الدولي

أ.د. لوهاب حدرباش

جامعة مولود معمري–تيزي وزو

ملخص:

إلى أي مدى يشكل صعود الصين تحديا حقيقيا لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، وهل نحن بصدد انتقال نحو نظام دولي متعدد الأقطاب؟

الفرضيات

- الصعود الصيني يساهم في تقليص الهيمنة الأمريكية دون إنهائها بشكل كامل .

- التنافس بين الصين والولايات المتحدة يتجه نحو صراع استراتيجي مركب (اقتصادي، تكنولوجي، جيوسياسي).
- النظام الدولي يتجه نحو تعددية قطبية مرنة بدل الهيمنة الأحادية .

يمكن القول إن صعود الصين لا يعني بالضرورة نهاية هيمنة الولايات المتحدة، بل يشير إلى مرحلة انتقالية يعاد فيها تشكيل ميزان القوى العالمي، حيث يتجه النظام الدولي نحو مزيد من التعقيد والتعددية، مع استمرار التنافس كعامل بنيوي في العلاقات الدولية.

.....

عنوان المداخلة: الصعود الصيني وتحدي الأمن الطاقي: دراسة حالة التنافس في منطقة الشرق الأوسط

د. جلال حدادي

أستاذ محاضر، علوم سياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو

ملخص:

يعد أمن الطاقة من القضايا الاستراتيجية في السياسة الدولية، وهو ما يبرز جليا في إطار التنافس بين الصين والدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط. ففي هذا السياق، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان ارتباط رغبة الصين في مواصلة الصعود بقدرتها على تحقيق أمنها الطاقوي. وتعتمد الدراسة على منهجية تحليلية تركز على مقتربات: تحليل النظم، الاقتصاد السياسي والتحليل الجيوسياسي.

تظهر النتائج بأن أمن الطاقة يعتبر كتحدي استراتيجي للصعود الصيني، مما دفع الصين إلى اعتماد ما يسمى باستراتيجية التوجه نحو الخارج لتحقيق أمنها الطاقوي، وهو ما اتضح من خلال سلوكها ووسائلها في إدارة التنافس حول الموارد الطاقوية بمنطقة الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: الصعود الصيني، الأمن الطاقوي، الشرق الأوسط.

.....

صراع المشاريع الإقليمية: دراسة مقارنة بين تركيا وإيران والكيان الصهيوني

د. مهدي فتاك

جامعة مولود معمري–تيزي وزو

ملخص

تتناول هذه المداخلة إشكالية صراع المشاريع الإقليمية في الشرق الأوسط من خلال دراسة مقارنة بين المشاريع الإقليمية لكل من تركيا وإيران والكيان الصهيوني، بوصفها فواعل تسعى إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويعزز مكانتها في توازنات القوة الإقليمية. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التنافس بين هذه المشاريع لا يقتصر على الأبعاد العسكرية والأمنية، بل يمتد إلى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأيديولوجية، مما يجعل الشرق الأوسط فضاء مفتوحا لإعادة إنتاج النفوذ والصراع.

تعتمد الدراسة مقاربة مقارنة لتحليل مرتكزات كل مشروع وأدواته ومجالات تمدده. فالمشروع التركي يستند إلى مزيج من القوة الناعمة والعمق الجيوسياسي والروابط التاريخية، بينما يرتكز المشروع الإيراني على توظيف البعد الأيديولوجي وبناء شبكات النفوذ الإقليمية لتعزيز حضوره

الاستراتيجي. أما المشروع الصهيوني فيقوم على الحفاظ على التفوق العسكري والتكنولوجي، وتوسيع دائرة التطبيع الإقليمي، وإعادة هندسة البيئة الأمنية بما يضمن استدامة تفوقه الإقليمي.

وتبحث المداخلة في نقاط التقاطع والتنافس بين هذه المشاريع، وانعكاساتها على بنية النظام الإقليمي العربي، ومستقبل توازنات القوة في المنطقة. وتخلص إلى أن صراع المشاريع الإقليمية يمثل أحد أهم محددات التحولات الجيوسياسية الراهنة في الشرق الأوسط، وأن قدرة أي مشروع على تحقيق أهدافه تظل مرتبطة بمدى نجاحه في بناء الشرعية الإقليمية، وتوظيف الموارد الاستراتيجية، والتكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الإقليمية، الشرق الأوسط، تركيا، إيران، الكيان الصهيوني، توازنات القوة، النظام الإقليمي.

.....

عنوان المداخلة: "ديناميات القوى الإقليمية في شرق أوسط متحول"

د. فؤاد أبركان

أستاذ محاضر أ، جامعة تيزي وزو

يشهد الشرق الأوسط منذ مطلع الألفية الثالثة، ولا سيما بعد موجة الربيع العربي عام 2011 تحولات جيوسياسية عميقة أعادت رسم خرائط النفوذ وموازين القوى في المنطقة. فقد أفرزت هذه التحولات فراغات استراتيجية استثمرتها قوى إقليمية صاعدة كتركيا وإيران والمملكة العربية السعودية، سعيا لتوسيع دوائر نفوذها وإعادة تموضعها في المنظومة الإقليمية والدولية.

وفي ظل تراجع نسبي للدور الأمريكي وتنامي الحضور الروسي والصيني، باتت هذه القوى الإقليمية تتنافس على ملء الفراغ، موظف ة في ذلك أدوات متنوعة تجمع بين القوة الناعمة والصلبة والذكية، في مشهد إقليمي بالغ التعقيد والتشابك. وقد كشفت الأزمات المتتالية — من سوريا إلى اليمن وليبيا والعراق — عن حجم التنافس المحتدم بين هذه الفواعل الإقليمية على صياغة معادلات جديدة للنفوذ والتأثير.

تطرح الورقة الإشكالية الرئيسة التالية: كيف تتفاعل ديناميات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط المتحول، وما الأدوات والاستراتيجيات التي توظّفها هذه القوى لإعادة تشكيل موازين النفوذ في ظل نظام إقليمي متغير؟

الكلمات المفتاحية: القوى الإقليمية، الشرق الأوسط، الربيع العربي، التنافس الإقليمي

.....

عنوان المداخلة: الصعود الصيني: سياسة بناء التحالفات والتطوير الدفاعي لمواجهة الهيمنة الأمريكية

د. لخضر بوالطمين، أستاذ محاضر"أ"

جامعة الانتساب: جامعة سطيف 02

ملخص:

لقد كان الرهان قوياً على أن تَشَكُّل الأحادية القطبية الذي تلا انهيار الاتحاد السوفييتي قد أنهى فعلياً التنافس الحقيقي بين القوى الكبرى وأن العالم في طريقه لأن يتنمط بالنموذج الليبرالي الغربي الذي سوقت له الو.م.أ طيلة تسعينيات القرن الماضي، ولكن التقهقر الذي شهدته مكانة

الو.م.أ منذ تورطها في حربي أفغانستان والعراق وعجزها عن فرض نموذج القيادة الذي هلّلت له أعاد فتح النقاش حول طبيعة وأطراف قيادة النظام الدولي مع تبني روسيا لنهج براغماتي خارجياً واستقرار وضعها الداخلي واتجاهها نحو إطلاق برامج تحديث عسكرية أنتجت أنواعا متطورة لنظُمها التسلحية النووية والتقليدية فرضت على الو.م.أ مراجعة أولويات التهديدات الخارجية ومصادرها، فضلاً عن مستوى الصعود الذي بلغته الصين في حجم اقتصادها ومشاريعها الكونية التي أطلقتها بالتوازي مع انخراطها مع مجموعة من القوى الصاعدة، وبالتنسيق مع روسيا، في بناء أشكال من التكتلات السياسية التي تروم تحقيق أهداف تتعدى الجوانب الاقتصادية إلى تعزيز المكانة العسكرية وتغيير الواقع الجيوسياسي القائم في مناطق ذات أهمية حيوية بالنسبة للو.م.أ.

تبحث هذه الورقة في استراتيجيات القوى الصاعدة للتأثير الإقليمي وبناء المكانة عبر سياسات التحالفات والتطوير الدفاعي لمواجهة النفوذ الأمريكي.

.....

عنوان المداخلة: دور الدبلوماسية التعليمية بوصفها أداة للقوة الناعمة في صعود تركيا: الفرص والتحديات

د. لامية حروش

جامعة مولود معمري–تيزي وزو

ملخص:

تتناول هذه المداخلة دور الدبلوماسية التعليمية بوصفها إحدى أهم أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية، ودورها في تعزيز مكانة تركيا الإقليمية والدولية خلال العقود الأخيرة. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الاستثمار في التعليم والتبادل الأكاديمي والمنح الدراسية

الدولية أصبح ركيزة أساسية في بناء النفوذ غير القسري للدول، بما يساهم في تشكيل التصورات الإيجابية وكسب التأييد الخارجي.

تسعى المداخلة إلى تحليل الآليات التي وظفتها تركيا في هذا المجال، من خلال برامج المنح الدراسية، وتوسيع شبكة الجامعات التركية، وتعزيز التعاون الأكاديمي والثقافي مع دول آسيا الوسطى والبلقان وإفريقيا والعالم العربي، فضلاً عن الدور الذي تؤديه المؤسسات التعليمية والثقافية في نشر اللغة والثقافة التركيتين وبناء نخب أجنبية ذات ارتباط معرفي وثقافي بتركيا.

كما تناقش الدراسة الفرص التي تتيحها الدبلوماسية التعليمية لتعزيز الحضور التركي في البيئات الإقليمية والدولية، مقابل التحديات المرتبطة بالمنافسة الدولية على النفوذ التعليمي، والتقلبات السياسية الداخلية، والقيود الاقتصادية والمؤسساتية. وتخلص إلى أن نجاح الدبلوماسية التعليمية التركية يظل مرهوناً بقدرتها على تحقيق الاستدامة المؤسسية، والمحافظة على جاذبية النموذج التعليمي التركي، وتحويل العلاقات الأكاديمية إلى رصيد استراتيجي طويل المدى يدعم مكانة تركيا كقوة إقليمية مؤثرة.

الكلمات المفتاحية :الدبلوماسية التعليمية، القوة الناعمة، تركيا، المنح الدراسية، السياسة الخارجية.

.....

عنوان المداخلة: آليات التحول نحو التعدّدية القطبية في ظل تراجع فاعلية المؤسسات الدولية: رؤية استشرافية لمستقبل النّظام الدولي

أ.د. العــيد دحماني

جامعة عمار ثليجي، الأغواط

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استشراف ملامح التحول في بنية النظام الدولي المعاصر من الأحادية القطبية نحو التعددية من خلال رصد مؤشرات تراجع فاعلية المؤسسات الدولية والهيئات الأممية في إدارة الأزمات العالمية الكبرى، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العجز المؤسساتي الدولي في مواجهة التحديات الصحية والأمنية، قد فسح المجال أمام صعود قوى إقليمية ودولية تسعى لإعادة صياغة موازين القوى وتخلص الدراسة إلى أن مستقبل النظام الدولي يتجه نحو تعددية قطبية معقدة تتحدد معالمها بناء على قدرة القوى الناشئة في بناء تحالفات استراتيجية واقتصادية موازية للمنظومة التقليدية.

كلمات المفتاحية :النظام الدولي، التعددية القطبية، المؤسسات الدولية، القوى الصاعدة، توازن القوى، الأمن الطاقوي.

.....

عنوان المداخلة: **"القوى المتوسطة الصاعدة ودورها في النظام الدولي: إندونيسيا نموذجا"**

أ.د. آسيا لعمراني

جامعة الجزائر3

ملخص:

شهد النظام الدولي تحولا كبيرا منذ نهاية الحرب الباردة، وقد تسارع هذا التحول منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، من خلال التحول الهيكلي الكبير في الصعود السريع وانتشار القوى

المتوسطة. فقد تضاعف عدد الدول المتوسطة والذي يمثل توسعا جوهريا في توزيع القوة العالمية وتحولا في النفوذ بعيدا عن مراكز القوى التقليدية.

ونتيجة لذلك، أظهرت هذه الدول الجديدة توجها استراتيجيا أكثر استقلالية، مستمدة نفوذها من مكانتها الإقليمية والاستقلالية الاستراتيجية بدلا من التحالفات التقليدية.

تعتبر إندونيسيا من بين القوى المتوسطة الصاعدة الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين، فهي رابع أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان وأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا. تخلت إندونيسيا عن الكثير من تحفظها الذي ساد في فترة ما بعد الحرب الباردة، وبدأت في ترسيخ دور إقليمي وعالمي أوسع. تفسر عدة عوامل تنامي نفوذ إندونيسيا، منها نموها الاقتصادي المطرد الذي يوفر أساسا لقوتها الوطنية مقارنة بالماضي. فبعد تعافيها من الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات، برزت إندونيسيا كواحدة من أسرع الاقتصادات نموا في العالم، وتصنف حاليا ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، تحتل المرتبة السادسة عشرة عالميا حسب الناتج الإجمالي المحلي، والسابعة في تكافؤ القوة الشرائية. كما دفعت التحولات الاستراتيجية في النظام الإقليمي إندونيسيا إلى اتخاذ دور أكثر فاعلية.

.....

عنوان المداخلة: القوة الناعمة ودورها في صعود القوى الاقليمية

أ.د. ساعد طيايبة

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

ملخص:

تعرف القوة الناعمة على أنها قدرة الدولة على التأثير في سلوك وتطلعات الدول والشعوب الأخرى لتحقيق مصالحها، وذلك عن طريق الجذب والاقناع بدلا من الإكراه بالوسائل العسكرية والاقتصادية (القوة الصلبة) حيث ابتكر هذا المصطلح "جوزيف ناي" في أواخر الثمانينات، الذي يرى أن القوة الناعمة تعتمد على الجذب، حيث تجعل الآخرين يريدون ما تريده أنت عبر إعجابهم بنظامك وثقافتك، ويعتقد أن نجاحها يعتمد على ثلاث ركائز أساسية: الثقافة ومدى جاذبيتها للأخرين، القيم السياسية حيث يجب على الدولة أن تكون نموذجا يحتذى به داخليا وخارجيا، السياسة الخارجية ومدى شرعيتها واخلاقيتها في نظر العالم.

تساهم القوة الناعمة في صعود القوى الإقليمية من خلال خفض تكاليف النفوذ حيث ان الاستخدام الدائم للقوة الصلبة يستنزف الاقتصاد ويثير العداء، كما أن الجذب الثقافي والسياسي يجعل الدول المجاورة تتبنى أهداف القوة الإقليمية طواعية. كما تساعد القوة الناعمة في تحويل الدولة من مجرد قوة مهيمنة مخيفة إلى قائد إقليمي مقبول، وتسهل قيادة المنظمات الإقليمية وصياغة الاتفاقيات المشتركة. كما يساهم التداخل الثقافي في تقليل احتمالات النزاع المسلح.

سنتناول هذا الموضوع من خلال المحاور الثلاثة الأساسية: مفهوم القوة الناعمة وأدواتها. دور القوة الناعمة في الوصول إلى الريادة الإقليمية. استخدام تركيا للقوة الناعمة في سياستها الاقليمية نموذجا.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة – السياسة الإقليمية – القوة الناعمة التركية.

.....

عنوان المداخلة: تركيا كقوة إقليمية صاعدة: استراتيجيات التأثير في السياق الجيوسياسي للشرق الأوسط

د. هيبة نامر، جامعة مولود معمري –تيزي وزو

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور المتنامي لتركيا في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، من خلال الوقوف على جدلية الطموح الجيوسياسي الذي تتبناه، في مقابل الإكراهات التي يفرضها الواقع الدولي، فتركيا باعتبارها قوة إقليمية ذات موقع استراتيجي متميز وإرث تاريخي مؤثر، عملت خلال السنوات الأخيرة على توسيع نطاق حضورها في عدة مناطق، خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز.

غير أن هذا الطموح يصطدم بجملة من التحديات، سواء على مستوى التوازنات الدولية المعقدة، أو الضغوط الاقتصادية الداخلية، أو التنافس الإقليمي مع قوى أخرى، وعليه تحاول الدراسة استكشاف حدود هذا الدور، ومدى قدرة تركيا على الاستمرار في لعب دور فاعل في ظل هذه الإكراهات، مع طرح سيناريوهات مستقبلية لموقعها في النظام الإقليمي.

تنطلق هذه المداخلة من إشكالية مركزية مفادها: **إلى أي مدى تستطيع تركيا ترجمة طموحها الجيوسياسي إلى نفوذ فعلي في إعادة تشكيل التوازن الإقليمي، في ظل الإكراهات التي يفرضها الواقع الدولي والتحديات الداخلية والإقليمية؟**

تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك أبعاد التحرك الجيوسياسي التركي في محيطه الإقليمي، من خلال تحليل محددات هذا الطموح وأدواته، ورصد تجلياته في مناطق التوتر والنفوذ، كما تسعى إلى تقييم مدى قدرة تركيا على إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في ظل بيئة دولية معقدة

تتسم بتداخل المصالح وتعدد الفاعلين، وتركز الدراسة كذلك على إبراز حدود هذا الدور عبر الكشف عن التحديات الداخلية والضغوط الخارجية التي تعيد ضبط السلوك التركي، بما يسمح بفهم أكثر واقعية لطبيعة الصعود التركي وإمكاناته الفعلية.

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة تحليلية مركبة، تمزج بين المنهج الوصفي لرصد مظاهر الحضور التركي في الإقليم، والمنهج التحليلي لتفسير دوافعه وأبعاده الاستراتيجية. كما تستند إلى المنهج الجيوسياسي لفهم تأثير العامل الجغرافي والتاريخي في صياغة السلوك الخارجي التركي، إضافة إلى توظيف المنهج المقارن عند تناول تفاعل تركيا مع قوى إقليمية ودولية أخرى ويساعد هذا التكامل المنهجي على تقديم قراءة شاملة تتجاوز السرد إلى التفسير والاستشراف.

تخلص الدراسة إلى أن الطموح الجيوسياسي التركي يمثل محاولة واعية لإعادة التموضع كقوة إقليمية فاعلة، مستندا إلى مزيج من الأدوات الصلبة والناعمة، غير أن هذا الطموح يظل محكوما بجملة من الإكراهات، في مقدمتها تعقيدات التوازنات الدولية، وحدود القدرة الاقتصادية، وتصاعد حدة التنافس الإقليمي، كما تبين أن السياسة الخارجية التركية تتسم بقدر من البراغماتية والمرونة، ما يسمح لها بالمناورة، لكنه في الوقت ذاته يعكس غياب استقرار استراتيجي طويل المدى، وعليه فإن قدرة تركيا على إعادة تشكيل التوازن الإقليمي تظل نسبية ومشروطة أكثر منها حاسمة أو مطلقة.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الجيوسياسة، التوازن الإقليمي، الطموح الاستراتيجي، السياسة الخارجية، الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، التنافس الدولي، القوة الناعمة، الإكراهات الدولية.

.....

عنوان المداخلة: الدبلوماسية الوظيفية للقوى الإقليمية كمدخل لإعادة توازن النظام الدولي: دراسة مقارنة للبرازيل وجنوب إفريقيا.(2017-2026)

د. سفيان ملوكي

جامعة عمار ثليجي-الأغواط

ملخص

يبدو من المرجح أن التفاعلات المعاصرة في النظام الدولي تتجه نحو تجاوز الاعتماد الكلاسيكي على أدوات القوة الصلبة، لتؤسس بدلاً من ذلك لحالة معقدة ومتشابكة من "التعددية القطبية غير المتماثلة" والاعتماد المتبادل البيني. انطلاقاً من هذا التحول، تسعى هذه الورقة البحثية إلى استكشاف حدود قدرة القوى الإقليمية الصاعدة—وتحديداً البرازيل وجنوب إفريقيا— على تفكيك المركزية الغربية الموروثة. الإشكالية هنا لا تتعلق فقط بمدى امتلاك هذه الدول لأدوات النفوذ، بل بمدى تأثير "فجوة المصداقية" والتناقضات البنيوية العميقة في الداخل على استدامة طموحاتها العالمية.

ولتفكيك هذه الديناميكية، نتكئ على مقاربة تدمج بين الرؤى الليبرالية والبنائية، محاولين قراءة كيف توظف فواعل الجنوب العالمي "القوة الخطابية" وآليات العمل متعدد الأطراف بشكل أداتي وتكتيكي، أكثر منه التزاماً معيارياً خالصاً.

قد يجادل البعض بأن هاتين القوتين قد نجحتا بالفعل في استثمار التخصص الوظيفي لانتزاع مساحات سيادية غير مسبوقة. فالبرازيل، على سبيل المثال، تناور بمقدراتها الزراعية وورقة غابات الأمازون الاستراتيجية لممارسة ما يمكن تسميته ب "الدبلوماسية البيئية"؛ وهو ما يمنحها، إلى حد بعيد، حق نقض (فيتو) واقعي يمكّنها من توجيه مفاوضات جيواقتصادية كبرى، كما تجلى في مسار الشراكة المعقد مع الاتحاد الأوروبي. من جهة أخرى، تستند بريتوريا إلى إرثها التاريخي

في تفكيك نظام الأبارتهايد لترويج فلسفة "أوبونتو" المتسامحة، محاولةً تقديم نفسها كزعيم أخلاقي وبوابة سياسية واقتصادية حتمية للولوج إلى القارة الإفريقية.

ورغم جاذبية هذا الطموح الخارجي، تشير المعطيات إلى اصطدامه المتكرر بالواقع القاسي ل "مفارقة القوة الناعمة". إذ تتشظى الصورة المثالية لهذه الدول أمام التناقضات الداخلية الحادة؛ فلا يمكن للبرازيل، على الأرجح، التوفيق طويلاً بين شراسة التوسع لشركاتها الزراعية الكبرى وضرورات الحماية البيئية. وبالمثل، يفقد الخطاب الأخلاقي لجنوب إفريقيا الكثير من بريقه حين يوضع في مواجهة معدلات بطالة قياسية وموجات متكررة من العنف وكراهية الأجانب (الزينوفوبيا)، ناهيك عن أزمات الديون السيادية التي تكبل كلا البلدين وتحد من استقلالية قرارهما.

يقودنا هذا التتبع إلى خلاصة يغلب عليها طابع التحذير: إن محاولة تشكيل المعايير الدولية والبقاء كقطب فاعل بحلول عام 2030، تتطلب أكثر من مجرد الحضور الدبلوماسي الكثيف. يعتقد على نطاق واسع أن الحل يكمن في ضرورة تبني "براغماتية سياسية" صارمة، تُجبر هذه الدول على مواءمة خطابها الخارجي مع عملية تحصين داخلي جادة لمعالجة الاختلالات الماكرو–اقتصادية. فبدون تحويل الإنفاق الدبلوماسي الاستعراضي إلى استثمار وظيفي حقيقي يمس عصب الاقتصاد، قد تجد هذه القوى الإقليمية نفسها حبيسة فخ الاستنزاف المالي، لترتهن مجدداً لهيمنة الديون والمشروطيات الغربية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الوظيفية، التعددية القطبية غير المتماثلة، القوة الخطابية، مفارقة القوة الناعمة، البراغماتية السياسية، الجنوب العالمي.

.....

عنوان المداخلة: التنافس الأمريكي الصيني كأحد سيناريوهات التعددية القطبية

د. يزيد بوساق، جامعة سطيف02.

ملخص:

تهدف الدراسة الى تناول التنافس الأمريكي الصيني وتأثيره على طبيعة النظام الدولي حيث تزحف الصين بقوَّة نحو قمَّة النظام الدولي، وذلك ترجمةً لرؤية تبنّاها الحزب الشيوعي بتطوير الصين لتُصبح دولةً متقدّمةً متوسّطة المستوى بحلول عام 2035م، هذا الاندفاع الصيني فرض على واشنطن ضرورة مراجعة سياساتها تجاه بكين، وبالفعل بدأت في التحوُّل من سياسة الشراكة الإستراتيجية التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي إلى التنافُس الإستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي_ التعددية القطبية _ القوى الإقليمية.